



مركز
دراسات
اللاجئين

ساحة العمل الإنساني في الدول الهشة

سايهون أديسون

تسلط الظروف السائدة في بورما الضوء على صعوبة الحفاظ على ساحة/ ميدان العمل الإنساني فيما يتسمى بالدول الهشة.

وتطرح مثل هذه التدخلات السياسية والأساليب المبتكرة لزيادة ساحة العمل الإنساني عدداً من الأسئلة الهامة المتعلقة بمدى ملاءمة أشكال التدخل تلك من منظور الحماية القانونية أو السياسية أو حتى الإنسانية. إن من شأن تضافر الجهود من أجل بحث الحقوق وما يتصل بها من قضايا على المستويات المؤسسية (الأكاديمية والحقوقية والخاصة بالممارسين والسياسات الموضوعية) والجغرافية أن يساهم في تقوية التفهم الدولي لحقوق الإنسان وتحديات التنمية والمشاركة التي تواجه المجتمع الدولي في بورما وفي غيرها من المناطق.

سايهون أديسون (simon.addison@qeh.ox.ac.uk) هو كبير مسؤولي التنسيق بين الأبحاث والسياسات في مركز دراسات اللاجئين (www.rsc.ox.ac.uk).

تبذر في نفس الوقت بذور التحول الديمقراطي التدريجي للمجتمع.

كانت العمليات الإنسانية في بورما قد تطبعت بطابع سياسي بدرجة ملحوظة حيث باتت ملتزمة بأجندة الأمم المتحدة في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية العميقة، والتي يُنظر إليها باعتبارها ذات أهمية كبيرة في معالجة 'الأسباب الجذرية' للأزمة الإنسانية هناك. وعليه، فلم يعد في الإمكان تمييز العمل الإنساني عن العمل السياسي فيما أصبح يطلق عليه 'تتافر عمليات الأمم المتحدة' بخصوص الشأن البورمي، والتي باتت فيه كل قضية توضع في إطار من المساعي السياسية الرامية لإرساء الديمقراطية.

لا تشكل الصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية العاملة في بورما ظاهرة فريدة من نوعها حيث نشهد تضاهلاً في ساحة العمل الإنساني أيضاً بورما والعراق ودارفور وأوغندا والشيشان وغيرها من البلدان بسبب أشكال التقييد التي تتعرض لها هذه الممارسات والتي قد تعود إما إلى زيادة العنف الموجه إلى عمال المعونة الإنسانية أو إلى الإجراءات والتشريعات العدائية التي تضعها البلاد فيما يخص عمل الوكالات الدولية، أو إلى خليط من هذين العاملين، كما هو الحال في بورما. وتتشابه الاستراتيجيات التي يتم تبنيها في الاستجابة بشكل كبير في الأوضاع المختلفة، خاصة فيما يتعلق بذلك الاستخدام المتزايد واللافت للنظر لأساليب 'العمل عن بُعد' في عمليات هذه الوكالات.

ومع تنامي مبدأ المسؤولية في الحماية، يبدو لنا على الأرجح أن هذه الأساليب سوف تكون أكثر شيوعاً في المستقبل. فمن السودان وحتى الصومال، ومن العراق وحتى جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحاول المجتمع الدولي السعي بشكل متزايد لربط أجندة العمل الإنساني بالحاجة لإحداث تحول سياسي في البلدان وإرساء مبدأ صلاح الحكم. بيد أن المخاطر المحتملة المرتبطة بالسعي لربط العمل الإنساني بالسياسي ليست بال بسيطة وقد يكون لها تداعياتها الخطيرة على ساحة ممارسة العمل الإنساني نفسه إذا ما تم النظر لهذه الروابط باعتبارها تحدي السلطة السيادية للبلد قيد المناقشة.

كذلك فإن العمليات الإنسانية المُستعينة بالوكلاء المحليين قد تعرضت كلاً من المنتفعين والفرق المحلية لخطر العنف أو الاضطهاد السياسي. ورغم أن الاستعانة بالمجتمع المدني المحلي هنا يجوز النظر إليها باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة لتقوية المجتمع المدني المحلي وبناء حركة فعالة لإحداث تغيير ينطلق من القاعدة الشعبية، إلا أنه وتحت أوضاع استبدادية على غرار تلك التي نجدها في بورما نجد أن مثل هذه الأساليب قد تعرض الأطراف المنتمئة للمجتمع المدني المحلي بشكل مباشر للقمع والاضطهاد.

ففي بورما أدى عدم توفر إمكانيات الوصول للتجمعات المستضعفة إلى تطوير أشكال التدخل عبر الحدود من خلال شبكات من الفرق والوكلاء المحليين والمنظمات الشريكة. بينما دفعت أوضاع انعدام الأمن والقيود المفروضة على تحركات وانتقالات أفراد فرق المعونات الدولية في العراق والوكالات إلى وضع استراتيجيات عملية تعتمد على منظمات المجتمع المحلي لتولي عمليات التخطيط لأنشطة الإغاثة وتنفيذها. أما في شمال أوغندا ودارفور والشيشان فقد تبنت الوكالات الدولية وسائل 'تحكم عن بُعد' للتدخل، يتم من خلالها تنفيذ عمليات الإغاثة بواسطة فرق محلية يتم التنسيق لها من أحد المواقع 'الآمنة' التي تبعد بمسافة كبيرة نوعاً عن الموقع الفعلي للتدخل.

وقد تبدو لنا هذه التدخلات التي تتم 'عن بُعد' كأفضل الأساليب وأكثرها عملية لإنجاز ضروريات العمل الإنساني ضمن ظروف غاية في التقييد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أنه، ومن خلال الاعتماد على الإمكانيات المحلية وتطويرها، تستطيع هذه العمليات تحسين مستويات المشاركة والملكية المحلية، ومن ثم تضع الأساس للانتقال المستدام من جهود الإغاثة إلى جهود التنمية بينما

تستند هذه المقالة على المناقشات التي تمت أثناء ورشة عمل بعنوان 'النزوح والعمل الإنساني: أزمة دائمة في بورما؟' والتي استضافها مركز دراسات اللاجئين في التاسع والعشرين من فبراير ٢٠٠٨. وسوف يتم قريباً نشر تقرير مفصل حول ما تمخضت عنه حلقة العمل هذه من نتائج وتوصيات.

وقد ركزت المحاضرات الرئيسية على القوى الإقليمية ودور الأمم المتحدة والحماية وحقوق الإنسان وحالات الطوارئ المزمنة في شرق بورما والأنشطة والمناقشات المرتبطة بالمساعدات الإنسانية للنازحين داخلياً ودور الأساليب عبر الحدودية وانعدام الجنسية. وقد قام على تنظيم ورشة العمل الدكتورة إيفا- لوتا هيدمان، بريد إلكتروني: (eva-lotta.hedman@qeh.ox.ac.uk)، وهي زميلة أبحاث في مركز دراسات اللاجئين.

يعبر التحليل الوارد في هذا المقال عن رأي الكاتب ولا يعكس بالضرورة آراء المشاركين في ورشة العمل هذه.